سلسلة قطاع الأعمال العام والخصخصة

للدكتور أحمد محمد ارباب
جامعة العلوم التطبيقية
مملكة البحرين

الحلقة الرابعة: مبررات الخصخصة

تستند الخصخصة إلى عدة مبررات أهمها ما يلي:

1. أن القطاع الخاص قائم ومستمر على المبادرة سواء الفردية أو الجماعية، ومن ثم يتيح دائما لكل جديد فرصة التجربة وفرصة الظهور والانطلاق.
2. أن القطاع الخاص أكفأ من الحكومة في إدارة نشاطه الاقتصادي، تلك الإدارة التي لا تستنزف الفائض وتحوله إلى عجز دائم ومستمر، بل هي تلك الإدارة التي تحقق اقتصاد التشغيل بما يعظم من الفائض ويحسن من أداء المشروعات ومن تحقيق فائض متراكم من الأرباح.
3. أن القطاع الخاص بما يقدمه من نظام أجري وحوافز ترتبط بالإنتاج وبإنتاجية العاملين يكون أقدر من الحكومة على تحفيز العمال، وإيجاد الدافع ليدهم على زيادة الإنتاج وتطوير وتنمية أدائهم، وبما يملكه من سياسات مباشرة أو غير مباشرة في المحاسبة والعقاب والرقابة يجعل من مجتمع العمال مجتمع منتج متحفز لديه الدافع على التطوير والعطاء وليس على التكاسل والتخاذل.
4. أن القطاع الخاص بما يحققه من أرباح وعوائد على الاستثمار يخلق لدى الأفراد الحافز والدافع على الادخار، وكذا لدى المؤسسات والأفراد معا الحافز نمو الاستثمار وتوجيه مدخراتهم إلى الاستثمار المباشر في شكل أسهم ملكية أو صكوك تمويل للمشروعات. ومن ثم إيجاد سوق مالية نشطة تستوعب تلك الموارد الهائلة، وهذا الكم الكبير من المعاملات التي يجريها الأفراد، وإيجاد مصدر هام من مصادر التمويل للمشروعات المختلفة.
5. تساعد الخصخصة على تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة، بما توفره أولا من أموال للإنفاق على المشروعات الاستثمارية وبالتالي ترفع عن الدولة عبء تمويل هذا الإنفاق الاستثماري، وثانيا بما تقدمه من ضرائب ورسوم عن ناتج الاستثمار الذي قامت به وعن الأرباح الناجمة عن هذه الاستثمارات.
6. تتيح الخصخصة السيطرة على معدلات التضخم وضبط ارتفاع الأسعار نظراً لما تتيحه من معروض سلعي وخدمي لمقابلة الطلب المتزايد على السلع والخدمات. وكذا لما تقوم به من امتصاص جانب مناسب من القوه الشرائية ممثله في وحدات النقد التي لدى الأفراد وتوجيهها نحو الادخار والاستثمار

المباشر في شكل شراء أسهم وسندات المشروعات الاقتصادية العامة ومن ثم رفع وإنماء العائد الادخاري والاستثماري للأفراد والمجتمع. هذا بالإضافة إلى تحقيق التوازن السلعي والخدمي بين قطاعات الإنتاج، فتنوع الرغبات وتعدد الاحتياجات واتجاه الأفراد إلى القطاعات الأكثر ربحية سوف يدفع العديد إلى إنشاء مشروعات استثمارية تنتج سلعاً وتقدم خدمات ، وفي الوقت نفسه إذا زادت مشروعات أي من المجالين عن مشروعات المجال الآخر أمكن للدولة بما ليدها من موارد متوفرة أن تدخل لتروج في إنشاء مشروعات المجال الآخر لتحقيق التوازن بين القطاعين السلعي والخدمي.

7. أن الاتجاه إلى القطاع الخاص وتحويل ملكية المشروعات العامة إلى الأفراد يؤدي إلى زيادة الطاقة الوطنية والقدرة المحلية على الاعتماد على الذات، وعدم اللجوء إلى المصادر الخارجية للتمويل ، وفي الوقت ذاته تؤدي إلى الحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج وزيادة معدلات عودة الأموال من الخارج واستثمارها في الداخل بل وجذب جانب لا بأس به من المدخرات الأجنبية للاستثمار في الداخل أيضاً.

8. يؤدي التحول نحو القطاع الخاص إلى رشاد التصرفات المالية الحكومية وإلى تعميق الاستفادة من الموارد المالية للدولة ، فهو أولا يزيل عن كاهل الدولة عبء تمويل المشروعات الحكومية التي تم نقل ملكيتها لقطاع الخاص، وكذا عبء الدعم أو تغطية الخسائر التي حققتها هذه المشروعات، وثانيا يزيد موارد الدولة نتيجة تحصيل الضرائب والتأمينات الاجتماعية من هذه المشروعات، ومن ثم يسمح للدولة بتركيز جهودها ومواردها لأهداف أمنية واجتماعية وبيئية واقتصادية محدده.

9. يؤدي التحول إلى القطاع الخاص إلى زيادة الربحية المالية والكفاءة التشغيلية والقدرة التجارية للمشروعات، وفي الوقت ذاته زيادة العائد الاجتماعي وتحقيق طفرة تنموية في المنفعة العامة للمجتمع ككل سواء من حيث زيادة الدخول أو من حيث ترشيد السلوك الإنفاقي والاستثماري أو من حيث القضاء على السلوكيات غير الحميدة التي أشاعها القطاع العام في المجتمع مثل القضاء على الرشوة والمحسوبية، فضلاً عن زيادة الاستفادة من الخبرات والكوادر الإدارية النادرة في المجتمع.

10. تؤدي الخصخصة سواء بأسلوب نقل الملكية أو نقل الإدارة للقطاع الخاص إلى تحسين الاهتمام بالجودة وإلى تحسين وتطوير والارتقاء بجوده المنتجات والخدمات لتصبح أكثر إشباعاً وتوافقاً مع احتياجات ورغبات وقدرات المستهلكين المحليين والخارجين، ومن ثم تضمن تصريف كامل للإنتاج. وفي الوقت ذاته تعمل على الحد من الاستيراد وزيادة التصدير، ومن ثم إصلاح الخلل في موازين المدفوعات وتحسين شروط التبادل الدولي لصالح الدولة، ومن ثم زيادة القدرة الشرائية للعملة الوطنية ووقف معدلات تدهورها، الأمر الذي يعني تحسين في مستويات المعيشة بشكل مزدوج ناجم عن زيادة الدخل النقدي مع ارتفاع الإنتاج والإنتاجية، وكذا ناجم عن زيادة القوة الشرائية للعملة.

11. تؤدي الخصخصة إلى العودة نحو العلمية والاحتكام إلى اعتبارات الكفاءة الإنتاجية، ومن ثم تحسين مستوى الأداء المنخفض للوحدات الاقتصادية، والاهتمام بالمخترعات والبحوث والاكتشافات الحديثة التي تعمل على تقديم سلع وخدمات أكثر تطويرا ذات قيمة مضافة مرتفعه، وفي الوقت نفسه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهه التطورات الاقتصادية الحادة التي اتسم بها العامل الخارجي مثل التدهور الحاد في أسعار المواد الأولية وكذا شروط التبادل الدولي وانكماش المساعدات والقروض المالية.

12. تعمل الخصخصة على إدارة منشآت الاقتصاد القومي على أسس اقتصادية وتجارية بحتة، وبما يتيح ذلك لمتخذ القرار من حرية حركة، تساعدها في ذلك ما تحققه عملية فصل الإدارة عن الملكية التي تتيحها عملية الخصخصة، وإيجاد المدير المحترف الذي لديه المعرفة الخبرة والقدرة على إدارة المشروعات بنجاح.

13. تساعد الخصخصة على زيادة الإنتاج والإنتاجية بما توفره من حزم وقدره على الثواب والعقاب، ومن ثم مساعدة الاقتصاد والوطني على الخروج من أزمته الاقتصادية الراهنة.

14. تساعد الخصخصة على فتح سبل جديدة للاستثمار، ومن خلالها يتم ضخ أموالاً متزايدة في الاقتصاد تأخذ شكل استثمار مباشر وإنفاق غير مباشر، وكلاهما يولد طلبا فعالاً يعمل على زيادة حاله الرواج والانتعاش الاقتصادي في الدولة.

15. تساعد الخصخصة على زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع المتغيرات المحلية والعالمية الجديدة والتوافق السريع معها بما يملكه من وحدات متنوعة وبما يتيحه من مرونة في الحركة وقدره على التغير والاستجابة لهذه التغيرات.

16. تعمل الخصخصة على تعميق زيادة وأتساع نطاق المشاركة الشعبية، وزيادة اهتمام ودور الأفراد والهيئات الاجتماعية والتنظيمات الشعبية والنقابية في الاستثمار وفي رسم السياسات الاقتصادية والأشراف على تنفيذها والرقابة عليها.